

التشريع "العقلاني" المستند إلى قواعد. في مقارنته للتسامي "يوغل كانط بعيداً باتجاه الاختلافية"، أي، باتجاه مناطق يصعب فيها حلّ النزاعات المختلفة بين مختلف ادعاءات الحقيقة - كما يحدث مع الجميل - بالرجوع إلى أفكار قابلة للمصالحة المطلقة، أو عالم حسيّ تحقق فيه الملكات نوعاً من الإنسجام الفاعل بين مختلف مصالحها. هذه الأفكار لا يمكن أن تجد لها مكاناً في تجربتنا للتسامي بما أنّ القضية هنا هي قضية مشاعر (حدوس مبهمة) تغمر استطاعتنا على اكتشاف أي معادل حسي أو معرفي لدرجة أنّ العقل يسجّل إحساساً بدنياً بالفشل أو القنوط الصرف، متبوعاً - كما يصف كانط - بمعرفة وليدة للقوى الداخلية ("ما فوق الحسية") التي كانت سبباً لتلك الاستجابة في الأصل. من هذا المنظور، "إذا كان الحلّ للتناقض الجمالي يبدو أصعب بكثير في مسألة التسامي منه في قضية الجميل"، فإنّ هذا سبباً جيداً لاعتبار التسامي رقيباً مسالماً على عادات الحكم غير الناضج لدينا، وخاصةً نزوعنا إلى وضع كلّ القضايا في ظلّ نظام عبارة خاصّ وواحد، - على سبيل المثال، المعرفي - حيث يمثّل تطبيقه خارج حقله المناسب ظلماً واضحاً، وإساءة أخلاقية بحقّ من تكون مصالحهم في خطر.

المطلوب منا في حالات كهذه، إذن، هو أن "نغامر بتسخير اصغائنا لما لا يمكن عرضه استناداً لقواعد المعرفة. كلّ واقع يضمّر هذه الضرورة بالقدر الذي يضمّر فيه معانٍ محتملة غير معروفة. إنّ أوشفيتز هو أكثر الوقائع واقعيةً من هذه الزاوية."^(٩) بمعنى آخر، يجب علينا أن نردّ على التحدي الأخلاقي المثار من قبل أديولوجي "نسبوي" كפורيسون، ليس فقط من خلال رفض "براهينه" السفسطائية ولكن، وبالإضافة إلى ذلك، رفض جوهر الفكرة ذاتها، بما أنّ أسئلةً من هذا النمط يمكن دائماً أن تُعالج بشكل صحيح انطلاقاً من حقيقة وثائقية - واقعية أو عملية. إذ، وإبان ظهور معسكرات الموت، يكتب ليوتار:

كان شيء جديد قد حدث في التاريخ (والذي يمكن أن يكون إشارة